

..بعض المفاهيم الخاطئة عن الترجمة

أ.د. عبد الله بن حمد الحميدان

كلية اللغات والترجمة ، جامعة الملك سعود ، الرياض

مقدمة :

إن تسارع وقع عملية العولمة يوجب علينا إعادة النظر في قضايا الترجمة ودراسات الترجمة ، وواقع الأمر أن الترجمة كانت هي الرائدة في كل عمليات التواصل عبر الحواجز اللغوية والثقافية قبل العولمة كما كانت بطبيعتها تقوم على إنجاز التواصل ما بين الأمم والشعوب بحيث تتلاقى تلك الأمم والشعوب على قواسم مشتركة فيما بينها وبنفس الوقت تعترف وتحترم خصوصية الآخر ولا تحاول إنكاره ... وهكذا كانت الترجمة ولازالت ... التوحد فيما بين المجتمعات والثقافات على ما هو مشترك بينها والاحترام لخصوصية كل الأطراف والتعامل مع الآخر باحترام لذاتيته واستقلاليته ...

أليس هذا هو أفضل مفهوم لحركة العولمة التي تشغل بال كل المفكرين والسياسيين ورجال الأعمال الباحثين ؟ لعننا اليوم بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في فهم الترجمة ودراسات الترجمة كحركة ، خدمت وما تزال تخدم توجيه حركة

إن الترجمة عملية تواصل ما بين اللغات وثقافتها ، أي أن الترجمة تقوم على التواصل عبر الحدود اللغوية والحواجر الثقافية للأمم والشعوب ، لذا لا يمكن إنجاز أي عمل ترجمي دون أن تأخذ في الاعتبار الوسط الاجتماعي الثقافي الذي تتم فيه عملية الترجمة والمؤسسة التي تطلب الترجمة ونوعية المتلقين للترجمة ، وفعل كل هذه العوامل يبرر العامل الرئيسي في إنجاح عملية الترجمة ألا وهو عنصر الحاجة ، الحاجة الملحة للترجمة ، فقهاء العرب والمسلمين الذي أسهموا في بناء الحضارات خصوصا عندما كانت أوروبا تقبع في دياجير الظلام والذين قاموا بجهود جبارة في مجال الترجمة آنذاك كان لديهم عامل واحد أساسي ، ألا وهو الحاجة الملحة للاطلاع على منجزات الآخر واستيعابها وتطويرها ولم يكن ليتسنى لأوائل العرب والمسلمين الوصول إلى كل تلك الإنجازات للأمم الأخرى في العلوم البحتة كالطب والهندسة والفيزياء بالإضافة إلى العلوم الاجتماعية كالفلسفة إلا عن طريق الترجمة وقد كانت حاجة العرب المسلمين لفهم الثقافات الأخرى وحضاراتها هي الدافع الرئيسي للنجاحات العظيمة في ترجماتهم من اللغات الأخرى ، ولابد أن نتذكر أنهم لم يتوفر لديهم ما يتوفر لدينا الآن من منظرين عن الترجمة ونظرياتها بل كانت الحاجة هي العامل الرئيسي . إذا أين تقف اليوم من دراسات الترجمة وكيف ننظر إلى الترجمة وجودتها وأسس تقييمها ؟ كيف تتم عمليات إعداد المترجمين وأين ؟

هذه هي الأمور التي أستعرضها في سياق حديثي اليوم عن الترجمة والإشكاليات المرتبطة بدراسات الترجمة وتقييم تدريس الترجمة . وسأركز حديثي اليوم على ثلاثة جوانب من إشكاليات الترجمة وهي :

بعض المفاهيم الخاطئة عن الترجمة

- سوء فهم معنى الترجمة
- إسقاط عنصر السياق من عملية تدريس الترجمة
- وسوء فهم الترجمة الفورية .

الجانب الأول : سوء فهم لمعنى الترجمة

لا يقتصر سوء فهم معنى الترجمة على العامة من الناس ، بل يتعدى ذلك ليصل إلى القائمين على تدريب وإعداد المترجمين في المؤسسات الأكاديمية المختصة بالترجمة والمترجمين، وهذه الشريحة من المجتمع هي التي تهمنا أكثر من غيرها لما لسوء فهمها لمعنى الترجمة من أثر سلبي على إعداد المترجمين وتقييم الترجمات وما إلى ذلك . أما الإشكالية الأولى الخاصة بسوء فهم عملية الترجمة لدى القائمين على إعداد المترجمين في المؤسسات الأكاديمية ، فتكمن في اعتمادهم اتجاه واحد للترجمة وهو الميل إلى اعتماد الترجمة الحرفية للنص وكأنها الترجمة القياسية المثلى بغض النظر عن نمط النص والغرض من الترجمة وطبيعة لغة وثقافة النص الهدف ، وهذا الاتجاه الخاطئ ينبع أصلاً من سوء فهم لأمرين :

الأول هو الاعتقاد بإمكانية تطابق مباني وتركيب ألفاظ اللغة التي يترجمون عنها مع مباني وتركيب ألفاظ اللغة التي يترجمون إليها . وهذا ينجم عن عدم التزامهم بأول مبدأ أساسي في علم اللسانيات وهو أن التطابق التام ما بين مباني وألفاظ لغة ما وأخرى غير وارد على الإطلاق بالرغم من الاعتراف بوجود قواسم مشتركة عالمية بين اللغات Languages Universals . إلا أن

خصوصية مباني وأسلوب وأدوات البيان فكل لغة تمنع من تحقيق تطابق تام بين لغة وأخرى .

ومن هنا فإن عدم الالتفات إلى هذه الظاهرة اللغوية المعروفة يؤدي ببعض الأكاديميين القائمين على إعداد وتدريب المترجمين في المعاهد والجامعات إلى التركيز على مقارنة جمل وتراكيب وألفاظ اللغة الهدف (النص المترجم) بجمل وتراكيب وألفاظ لغة النص المصدر ، ومن هنا تصبح عملية تقييم أو مراجعة الترجمة التي يقدمها الطالب إلى أستاذه عملية تحليل تقابلي على مستوى المفردات والجمل دون النظر إلى الترجمة على أنها عملية تواصل ما بين أفكار كاتب النص المصدر ومتلقي الترجمة أي قراء النص الهدف وهكذا فإن الإحياءات الثقافية المتعلقة بكل أجزاء النص وأبعاده تصبح مفقودة من الترجمة بل إن التأثير المقصود للنص المصدر على قرائه لن يكون في الحسابان عند تقييم النص الهدف والي يجب أن يكون له نفس الدرجة من التأثير على قرائه . وبهذا الخصوص يحذر مؤلفا كتاب " الخطاب والمترجم " حاتم وميسون 1990 Discourse and the Translator من الوقوع في هذا الخط الفادح أي النظر إلى عملية الترجمة على أنها عملية مقارنة ما بين تراكيب ومفردات النص المصدر وتراكيب ومفردات النص الهدف ، وهنا اقتبس عن المؤلفين :

" إن جزءا كبيرا من المناقشة في نظرية الترجمة هو عن أوجه التباين البنيوي (أي المباني والتراكيب) بين الأنظمة اللغوية وليس عن عملية التواصل عبر الحواجز الثقافية ، بل عن جمل منفردة سنزوعة من سياقها بدلا من التعامل مع نصوص حقيقية فعلية ، وهكذا تصبح نظرية الترجمة لأولئك الناس فرعا

بعض المفاهيم الخاطئة عن الترجمة

من علم الألسنية التقابلي وتصبح مشكلة الترجمة مشكلة عدم التعامل أو التطابق لبعض الأدوات اللغوية المجردة من السياق بين لغات مختلفة. 1

إن هذا الاتجاه في فهم الترجمة على أنها عملية تحليل تقابلي على مستوى المفردات والجمل المجردة من سياقها ومضامينها وعلاقاتها الدلالية مع الجمل الأخرى داخل كيان متكامل أي داخل النص هو الاتجاه الذي يسيطر على مناقشة أساتذة الترجمة لترجمات طلابهم في الجامعات والمعاهد العليا . إذ تتحول المناقشة إلى تقديم المفردات العربية المقابلة لمفردات النص بالإنجليزية أو العكس ويمضي المدرس الوقت مع طلابه في مناقشة قوائم المفردات وأشباه الجمل وكأن المحاضرة هي في تدريس المفردات أو النحو . وربما كان المبرر لذلك هو استخدام الترجمة كوسيلة لتعليم اللغة الإنجليزية وليس التدريب على الترجمة كمهارة واختصاص ، كانت الترجمة تاريخيا أحد وسائل تدريس اللغة الأجنبية وكانت من مقررات برامج اللغة . وقد تناول ذلك بيتر أمري Peter Emery في بحثه الذي نشره في المجلة الدولية لدراسات اللغتين العربية والإنجليزية فقال :

" إن تسعة عشر مؤسسة جامعية لتدريس برامج البكالوريوس في الجامعات البريطانية تستخدم الترجمة لرفع كفاءة الطلاب في اكتساب اللغة الأجنبية ... " 2

ولابد من التركيز هنا بأن هذا الاتجاه الخاطئ لفهم الترجمة مرتبط أصلا بفهم خاطئ لأبسط مبادئ علم الألسنية وهو التباين والاختلاف ما بين المباني والأساليب للغات المختلفة كما أسلفت . وبهذا الخصوص يشير حاتم وميسون في

كتابهما " الخطاب والمترجم " (1990) (ص 40-41) إلى أنه لا يختلف اثنان على أن عدم وجود تطابق تام بين الفئات والتراكيب النحوية بما فيها نظام الأزمنة وأسماء الإشارة وظروف الزمان والمكان ... إلخ ، يؤدي إلى خلق مشكلات للمترجم .

ولإعطاء أمثلة بسيطة على هذه الاختلافات بين اللغات ، انظر إلى الترجمات الحرفية السيئة التالية ، فعلى سبيل المثال ترجم أحدهم الجملة « The RAF bombed the houses and plants » قذفت "الراف" (والمقصود بها هنا طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني) البيوت والأعشاب بينما المقصود هو قذفت الطائرات البيوت والمصانع . انظر مثلا كيف يمكن أن نترجم : « I have a plane to cath » والتي لا بد من ترجمتها حسب المعنى دون الالتزام بكلماتها بشكل حرفي فعادة نقول : " اقترب موعد الرحلة ، أو اقترب موعد رحلتي " ولاحظ أيضا الاختلاف اللغوي ما بين " السماء تمطر والتي نترجمها « It rains » وليس « The sky rains » وعبارة « It is raining cats and dogs » والتي نترجم " إنها تمطر بغزارة " وعبارة « Breaking news » والتي نترجم " خبر عاجل " . ناهيك عن العديد من العبارات الاصطلاحية الجاهزة Idioms والأقوال المأثورة والحكم والتي لا يترجم معظمها حسب معاني مفرداتها بل إنه يخرجني عن طوري أو يضايقني لدرجة الجنون . ولا داعي للاستفاضة في تقديم الأمثلة على الاختلافات اللغوية والتي لا بد أن لديكم المعرفة التامة بها وبأمثلة عليها .

بعض المفاهيم الخاطئة عن الترجمة

الجانب الثاني من سوء الفهم : إسقاط عنصر السياق للنص المصدر والهدف من مناقشات الأساتذة للترجمة وطبيعة المواد التدريسية لمقررات الترجمة .
إن عدم إبراز الدور الرئيسي للسياق في عملية الترجمة هي مشكلة كبرى ، لأن عدم تذكير المترجم بطبيعة النص ومؤلفه وهدفه البلاغي والمصدر الذي أخذ منه النص والهدف في الترجمة وعلاقة المستخدمين المتلقين للترجمة هي عناصر أساسية ، إذ يمكن أن تتم الترجمة بشكل صحيح دون أخذ تلك الأمور بالاعتبار . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : ما طبيعة النصوص التي يستخدمها مدرسو مقررات الترجمة في برامج الترجمة ؟ ومن أين يأتون بها ؟ وأهم من ذلك كله : هل يستحضرون مع الطلبة المتدربين على الترجمة على الترجمة كل عناصر السياق المذكورة آنفاً قبل أن يبدأ المترجم المتدرب بالترجمة ؟

إن معظم النصوص التي يتدرب عليها المترجم هي نصوص جامدة مجردة من سياقاتها ، فهي نصوص مستقلة من صفحات الصحف المحلية أو المجالات ولكن المدرس لا يخلق السياق الاجتماعي الثقافي الذي يحيط بعملية الترجمة كما يحصل في الحياة العملية . والسؤال الآن هو : أليس هناك فارق ما بين المدرس الذي يعطي كل عناصر السياق للطلاب قبل الترجمة ، كأن يحضر نصاً من مؤسسة معينة / عامة / خاصة ويناقش مع الطلبة الغرض من الترجمة ونوعية المستقبلين لترجمتهم المتوقعة وطبيعة تلك المؤسسة ؟ وبين المدرس الذي يثير كل هذه الأمور في ذهن الطالب المتدرب على الترجمة ؟ وهنا أود أن أشير إلى التناقض ما بين تدريس الترجمة في المؤسسات الأكاديمية بمعزل عن سياقاتها في الميدان وبمعزل عن الإطار الاجتماعي الثقافي لها أو بمعزل عن المؤسسات الثقافية والاجتماعية التي تتم فيها عملية الترجمة وبين التدريب الذي تقوم به

مؤسسات القطاع الخاص حيث يتم التركيز على السياق وعناصره . إن عدم استخدام مواد مستقاة من الميادين العملية ومن مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص لتدريب الطلبة المترجمين يجعل من تلك العملية مجرد تمرينات على الفوارق ما بين اللغتين ، لغة النص المصدر ولغة النص الهدف .

وهكذا تكون عملية الترجمة منزوعة من إطارها الاجتماعي الثقافي في حين أن الأصل فيها كما يشير حاتم وميسون في كتابهما الخطاب والمترجم (1990) إلى أن :

" عملية الترجمة هي عملية تواصلية بين منتجي النص المصدر وملتقى النص الهدف وهي تحدث في إطار اجتماعي ثقافي معين له ظروفه الاجتماعية وأغراض التواصلية والتداولية " 3

كما أنهما يؤكدان على ربط بواعث المترجم والقرارات التي يتخذها إزاء توجهه في الترجمة بالسياق الاجتماعي الثقافي الذي تتم فيه عملية الترجمة ، وعليه فإن من الأهمية بمكان ألا نحكم على نشاط الترجمة إلا من خلال سياقها الاجتماعي ، فعلى سبيل المثال ، قبل الترجمة لابد من وجود حاجة أو هدف لتلك الترجمة وهذه الحاجة قد تكون لعميل يطلب ترجمة معينة أو يأمر بها وقد تكون الترجمة عملاً تجارياً كن يطلب الناشر من المترجم عملاً أدبياً معيناً ليترجمه باللغة الأجنبية وقد تكون الترجمة بدافع من المترجم نفسه كأن يبادر هو إلى ترجمة أو إعادة ترجمة عمل أدبي قديم لمجرد شعوره بأنه سيقدم شيئاً جديداً ، كما أن منزلة النص المصدر كنتاج اجتماعي أي نتيجة للدوافع

بعض المفاهيم الخاطئة عن الترجمة

والاعتبارات الاجتماعية التي أدت إلى إنتاج ذلك النص بالإضافة إلى نوعية القراء الموجه إليهم ذلك النص ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تصاحب إنتاجه وترجمته ورد فعل قراء الترجمة له، كلها عوامل وثيقة الصلة بدراسة عملية الترجمة ، ولو استعرضنا تاريخ الترجمة على مدى السنين منذ القرن الثامن حينما طلب خليفة بغداد من الفلاسفة المقيمين في مصر أن يقوموا بترجمة كتب الحضارة اليونانية والقبطية ، وأنه منذ إنشاء بيت الحكمة حتى عصر المترجمين المعاصرين الذين يعملون لأكثر المنظمات الدولية ومنذ أيام ترجمة الأدب الكلاسيكي التي قام بها الرواد الأوائل إلى ترجمة الإنجيل إلى الإنجليزية ، لوجدنا أنه على مدى كل هذه العصور ، كان عمل المترجمين ولا يزال انعكاسا للنظم الاجتماعية السارية في عصورهم وتأثيرا فيها ، وعليه فإن دراسة وتدرّيس الترجمة بمعزل عن العوامل المحيطة بها لا بد وأن تؤدي بالتالي إلى فقدان جزء مهم من هذه الظاهرة ، وواقع الأمر قد يكون السياق الاجتماعي الخاص بترجمة معينة أهم من دور تقسيم النصوص المطلوب ترجمتها إلى أنواع كأن نقول هذا النص مثال على النوع الأدبي أو السياسي الذي ينتم إليه النص كنص يمثل المحاضرة أو الخطبة أو المقالة الأدبية ، وقد كان لتقسيم الترجمة على أساس نوع النص كأن نقول الترجمة الأدبية والترجمة السياسية والترجمة الإعلامية والترجمة الدينية ... إلخ ، الأثر السلبي على طريقة وجودة الترجمة ذلك لأن هذه التقسيمات للنصوص من شأنها أن تغفل أوجها معينة ورئيسية فهذا التقسيم للنصوص على أساس مواضيعها يجعلنا نتجاهل التشابه القائم بين نصوص ذات مجالات مختلفة ، فالقواعد الخاصة بتنظيم إجراءات كتابة

الخطاب / النص تتجاوز حدود تقسيم النصوص على أساس النوع وحسب حقولها أو مجالها أو مواضيعها فقط . وهذا ما يحصل للأسف في إعداد نصوص لتدريب الطلاب على الترجمة ، إذ يعتقد المدرس بأنه مجرد أن يغير مواضيع النصوص فإنه يكون قد درب الطالب على كل الأنماط البلاغية المخالفة للنصوص ، علما بأنه يكون قد درب الطالب على نمط واحد من النصوص .

إن الأصل في التدريب على الترجمة هو اختيار النصوص على أساس أنماطها أي على أساس نمط النص السردى ونمط النص الجدلي ونمط النص القانوني . وهذه التصنيفات معروفة في أدبيات الموضوع ولدى معظم القائمين على دراسات الترجمة في العالم .

الجانب الثالث من سوء الفهم : سوء فهم الترجمة الفورية .

هناك من يعتقد بأن عملية الترجمة الفورية تعني أن يقول المترجم كل كلمة قالها المتحدث وهذا شيء مستحيل ، وهو مبني على فهم خاطئ يقوم على أساس أن اللغات تتطابق فيما بينها تطابقا تاما على جميع مستويات النحو والصرف والجمل وما إلى ذلك . وقد أشرنا إلى هذا الجانب . أما الإشكاليات الأخرى والخاصة بالترجمة الفورية فتشمل الأمور التالية :

- 1- عدم التفريق بين الترجمة الفورية في مجال معرفي معين وآخر . فالمؤسسات والشركات والوزارات تطلب من المترجم الفوري أن يترجم في كل مجالات المعرفة فتطلب منه أحيانا أن يترجم ترجمة فورية في مؤتمر خاص

بعض المفاهيم الخاطئة عن الترجمة

بقضايا التنمية والاقتصاد ثم تطلب منه أن يترجم في مؤتمر خاص بإعانة الطفولة وبمؤتمر آخر في القضايا القانونية كالمعاهدات وربما أيضا في مجالات الهندسة والتغذية والطب البيطري ... إلخ . وهذا أمر ينطوي على افتراضات خيالية من المترجم الفوري ، إذ لا يوجد مترجم فوري يلم بمصطلحات ومفاهيم كل تلك المجالات المعرفية ، ولهذا فإن البلدان الأوروبية ومعظم البلدان الأخرى تتجه إلى تحديد تخصص للمترجم الفوري في مجال واحد من المجالات المذكورة أعلاه ، فهناك المترجم الفوري المختص بالسياسة والإعلام فقط وهناك المترجم الفوري المختص بالمؤتمرات القانونية وآخر في المؤتمرات الاقتصادية ... إلخ . وهنا أشير إلى أن وضع الترجمة الفورية في العالم العربي بحاجة إلى إعادة النظر من حيث التدريب والمجالات التي يتخصص فيها المترجم الفوري ، وواقع الأمر أن الترجمة الفورية لا زالت في بداية عهدها في العالم العربي ، فهناك نقص واضح في برامج التدريب على الترجمة الشفوية بشكل عام وبكل أشكالها من الترجمة الثنائية Bilateral or Liaison Interpretation إلى المتتابعة Consecutive Intrepretation إلى الفورية Simultaneous Intrepretation إذ لابد من تأسيس برامج تدريبية لهذا الغرض . وهناك مشاكل أخرى متعلقة بالجانب الإداري الفني لعمل المترجم الفوري ، فما يحصل عادة هو أن المترجم الفوري يدعى للترجمة الفورية في مؤتمر بفترة زمنية قصيرة جدا بحيث لا يمكن من الحصول على النصوص ولا حتى على ملخصات الأبحاث لذلك المؤتمر . أما أثناء المؤتمر فهناك مشكلة كبرى ناجمة عن طبيعة وأسلوب عرض البحث ، فعلاوة على أن المتحدثين في المؤتمر غالبا ما يقرأون أوراقهم البحثية بسرعة هائلة وعلى

المترجم الفوري أن يتعامل مع ذلك إلا أن الأعقد من ذلك هو طريقة تقديم البحث أو المحاضرة ، فمن الملاحظ أن القلة من المتحدثين في المؤتمرات والندوات هو الذين يجيدون عرض أفكارهم بشكل واضح ومتسلسل تسلسلا منطقيا ، فأحيانا لا يكون المتحدث منظما في عرض الأفكار وغامضا فيما يقول ، والمشكلة الأخرى تختص بموضوع الـ Accent الـلكنة فمعظم المتحدثين بالإنجليزية مثلا باستثناء أصحاب اللغة يتكلمونها بلكنة لغتهم الأم ، فالعربي مثلا يتكلم الإنجليزية بلكنة عربية والياباني يتكلم الإنجليزية بلكنة يابانية والماليزي يتكلم الإنجليزية بلكنة ماليزية وهكذا ، وأحيانا يصعب على المترجم الفوري فهم ما يقول المتحدث نتيجة لتأثير الـلكنة من لغته الأم على لفظه للغة الإنجليزية ، وقد استمعت إلى العديد من المترجمين الفوريين وهم يكررون تدمرهم من الدور السلبي للكنة الأجنبية للمتحدث بلغة غير لغته الأم .

2- قضية عدم وجود التنسيق ما بين المؤسسات الأكاديمية لإعداد المترجمين ومؤسسات القطاع الخاص والعام .

قد يبدو هذا الربط ما بين مؤسسات إعداد المترجمين في المعاهد والجامعات وبين مؤسسات القطاع الخاص وحتى القطاع العام أمرا غريبا ، ولكني أعتقد جازما بأن عدم وجود التواصل ما بين المؤسسات الأكاديمية كالجامعات وظروف ونشاط الترجمة في القطاع الخاص يحرم القائمين على إعداد المترجمين في تلك المؤسسات الأكاديمية من العناصر الرئيسية التي لابد من النظر إليها أثناء عملية تدريب المترجمين في قاعات الفصول الدراسية في الجامعات ، أي أن أمورا كثيرة تبقى غائبة عن مناقشة وتقييم ترجمات الطلبة المختصين بالترجمة وهذه الأمور هي : طبيعة المواد المستخدمة في التدريب على

بعض المفاهيم الخاطئة عن الترجمة

الترجمة ، ففي الجامعات والفصول التدريسية الأكاديمية لا تكون مواد الترجمة التي يتدرب عليها الطالب المترجم نصوصا عملية حقيقية مأخوذة من القطاع العام أو القطاع الخاص ، بل تكون وكما أسفلت - مواد نصوص مأخوذة من الصحف أو المجلات وغالبا ما تكون جميعها من نمط واحد للنص وليست من أنماط مختلفة من النصوص ، فقلما ينتبه مدرس المقرر في الترجمة إلى تنويع النصوص حسب الأنماط الثلاثة التي أشرت إليها سابقا ، فهو يقوم بتغيير المواضيع التي تعالجها النصوص ويعتبر ذلك بمثابة تنويع في أنماط النصوص ، وواقع الأمر هو أن المواضيع قد تتغير ولكن النصوص تكون جميعها من صنف واحد . ويعود هذا النقص في التدريب إلى عدم التواصل مع القطاع الخاص والقطاع العام اللذين بإمكانهما تزويد مدرس مقررات الترجمة بنصوص حقيقية من النصوص التي يترجمونها يوميا وبالتالي يحصل المدرس على نصوص تشمل جميع أنماط النصوص وعلى نصوص واقعية من الميدان الذي سيعمل فيه المترجم المتخرج من الجامعة ، ناهيك عن أن المتدرب سيتعرض لكل الأدوات البلاغية المتعددة في تلك النصوص المتعددة وبالتالي يتدرب على الترجمة حسب نمط النص وأغراضه البلاغية وأدواته البيانية .

إن التواصل مع القطاع الخاص والقطاع العام يسهم في الربط ما بين نظريات الترجمة التي يدرسها الطالب في برامج دراسات الترجمة وما بين الأعراف والمعتقدات والمعايير الخاصة بجودة الترجمة لدى مؤسسات القطاع الخاص والعام ، فن المعروف أن بعض مؤسسات القطاع الخاص والعام لها معايير خاصة بها للحكم على جودة الترجمة، ونحن كأكاديميين معنيين بإعداد كوادر متخصصة في الترجمة في الوسط الجامعي لا بد لنا من التعرف على تلك المفاهيم

والمعايير المعتمدة لدى مؤسسات القطاعين الخاص والعام لنرى مدى واقعية نظريات الترجمة ومدى إسهامها في تصحيح أو إثراء معايير الحكم على الترجمة داخل مؤسسات القطاع الخاص والعام ، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو : إلى أي مدى تتحقق مؤسسات إعداد المترجمين داخل الجامعات العربية من فاعلية وملاءمة نظريات الترجمة التي يدرسها الطالب المترجم داخل قاعة التدريس إلى واقع عملية الترجمة في الميدان ، أي في مؤسسات القطاع العام والخاص ؟ وهل هناك إمكانية لوجود تناقض ما بين ما يدرسه الطالب من نظريات عن الترجمة في الجامعة مثلا وما بين ما يوجد من معايير خاصة بالترجمة وبالحكم عليها لدى مؤسسات القطاع العام والخاص ؟ هذه أسئلة لا بد من الإجابة عليها من خلال دراسات ميدانية في هذا المجال ، وهنا أود أن أشير إلى أن العديد من البلدان الأوروبية اتجهت ومنذ فترة إلى الاستفادة من إسهامات القطاع الخاص في إعداد كوادر مدربة على الترجمة لتقوم فيما بعد بالعمل في مؤسسات القطاع الخاص ولم يقتصر إعداد المترجمين على مؤسسات التعليم الجامعي في تلك البلدان ، بل إن قسما من تلك البلدان يعتمد اعتمادا كبيرا على خريجي كواد الترجمة من المعاهد التابعة للقطاع الخاص أكثر من خريجي المؤسسات الأكاديمية التقليدية .

المراجع

1. Anani , M .1992 Fannual – Tarjamah (The art of Translation) . Cairo : international Egyptian corporation for publishing (Long man) .
2. Arrojo , R (1998) “ The revision of the traditional gap between theory and practice and the Empowerment of translation in post modern times “ the translator . 4(1) : 25-48
3. As- Safi .A.B.1994. “ The Dynamic VS . Static translation of literary texts from English into Arabic . Turjuman . 3(1) : 57-79
4. Bahumaid , S.A. 1996 “ On the tertiary of translation and the University level . Turjuman , 4(2) : 95-104
5. Baker , Mona . 1992 . In Other Words . London Rutledge .
6. Bassnett , S . 1996 . Translation Studies . London : Rutledge .
7. Cat ford , J.C. 1965 A Linguistic Theory of translation .London : Oxford university press.
8. Didaoui , M.1994. Translation terminology bulletin . no 3. Vienna Unido .
9. Emery, P.G 2000. “ Introduction & translation theory and contrastive textology in arab university translation classes” . International Journal of Arabic – English studies vol 1- No.1, 105-113 .
10. Hatim , B . and I Mason .1990 . Discourse and the translator . London : Longman .
11. Ilyas , A .